

التنمية الإنسانية المستدامة دراسة في التطور وتفكيك للمستويات

أ. فرقاني فتيحة

* مقدمة:

شهد العالم في العقدين الأخيرين اهتماما غير مسبوق له بالعنصر البشري وعلى كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية، خاصة في مضامينها التنموية، وذلك نتيجة تصاعد تهديدات خطيرة متفاوتة الأبعاد وتحولات سسيو اقتصادية وتسارعات تقنية ومعلوماتية أسهمت كلها في تضخم هذا الاهتمام، وهو ما تمخض عنه بروز مفاهيم جديدة تركز في مضامينها على الفرد كأساس يُشتغل على حمايته وتنميته تنمية راقية، ولعل من أبرز هذه المفاهيم نجد مفهوم التنمية الإنسانية، إذ يعد هذا الأخير من أهم المواضيع المتداولة مؤخرا على مستوى أجندة العلاقات الدولية، والتي استحوذت على اهتمام كبير من المفكرين والباحثين في مختلف المنظمات واللجان الدولية، حيث أصبح موضع جدل أكاديمي حول تعريفها تعريفا دقيقا متفقا عليه من جهة، وحول الجذور والبدايات بمعنى الأصول النظرية و التأسيسية من جهة أخرى.

وكل دراسة بحثية تتضمن مفاهيم أساسية وأخرى فرعية أو مكملة لها، لا بد من توضيح المداخل النظرية قبل التفصيل وتحليلها تحليلًا علميًا وفقا لحالة الدراسة المتناولة، ذلك أن التنمية الإنسانية لا تأخذ بعدا مستقلا أو تتمحور على حالة منفردة في سياق منفصل، بل إنها رؤية وإستراتيجية تدفع إلى إدراك مسارات تحولها بغية فهم أعمق لترابطها وتشعبها، وهو ما تهتم الدراسة بتوضيحه من خلال مسارين يبحثن في الانتقال المعرفي والمفاهيمي للتنمية الإنسانية، ورصد لمحاور القياس والإحصاء.

أ- البناء المعرفي للتنمية الإنسانية: المدلول الاصطلاحي والمرجعية الفكرية

تميزت التنمية الإنسانية كمصطلح حديث بالتشابك والتعقيد، إلا أن مختلف اجتهادات المفكرين والباحثين ساهمت في تبسيطه وتوضيحه حسب متطلبات البحث والتحليل، وهذا ما تركز عليه الدراسة في محورها الأول، من خلال محاولة إبراز

التنمية الإنسانية في بعدها الاصطلاحي وجل تطوراتها التاريخية.

1. التنمية الإنسانية في مضمونها الاصطلاحي:

اكتسب مفهوم التنمية الإنسانية صيتاً وديوعاً مع بداية التسعينات، بتبني البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المصطلح القائم على أساس أن «البشر هم الثروة الحقيقية للأمم»¹، ليكون محتوى هذه العبارة نقطة تحول لبؤرة الاهتمام من الاقتصاد إلى الإنسان، أي من الثروة المادية إلى الثروة البشرية.

ولقد ورد تعريف التنمية الإنسانية لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990، حيث جاء فيه :

«التنمية الإنسانية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل ، وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستضل بعيدة المنال»².

هذا ما زاد من أهمية التنمية الإنسانية، وجعلها أكثر اتساقاً وشمولاً عن المفاهيم الثانوية السابقة، ولا تقاس بمعيّار الدخل لوحده، رغم أهميته واعتباره أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الخيارات، بل تشمل أيضاً جميع الآليات التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تسعى إلى رفع حجم المشاركة في صنع القرار بشكل مُنتج ومُستدام.³

فالتنمية الإنسانية هي عملية إستراتيجية قائمة على جانبين أساسيين هما:

1. الجانب الأول: يكمن في بناء القدرات البشرية عن طريق تحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات.

2. الجانب الثاني: يكمن في انتفاع الناس من قدراتهم المكتسبة، على مستويات عدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية... الخ، علماً انه لا بد من تكافؤ الجانبين حتى تتحقق تنمية إنسانية شاملة.⁴

كما أن نموذج التنمية الإنسانية المستدامة يجعل من الناس هم محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، ويحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها، ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى الحد الممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.⁵ وهذا ما أكدته «حامد عمار» في تعريفه للتنمية الإنسانية:

«هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، فالإنسان كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره و مستقبله، فهو منتج ومستهلك، وهو مرسل ومستقبل، وهو مبدع يدرك بحواسه، كما يتصور بخياله، وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به، والتي يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها، وبهذا الكيان المركب وفي هذا السياق المجتمعي المتشابك، يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه، وتحقق آمال مختلفة من حاجياته، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه»⁶

ومما سبق يمكن القول، أن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، فمثلا تنمية الموارد البشرية تركز على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية وليس كمنتفعين منها، ويركز نهج الحاجات الأساسية فيه على متطلبات الإنسان وليس على خياراتهم، في حين وينظر نهج رفاه الإنسان لهم كمنتفعين وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم، عكس التنمية الإنسانية التي تشمل جميع هذه الجوانب فهي النهج الأكثر شمولاً لاتجاه التنمية، وهذا ما يبرز جليا في مضمونها القائم على أساس «تنمية الناس بواسطة الناس ومن أجل الناس»

2. تطورات التنمية الإنسانية في سياقاتها الزمنية

التنمية كمصطلح يعد استعمالها حديثا، حيث شاع استخدامها وارتبط اسمها بحصول الدول النامية على استقلالها السياسي بعد نهاية الحرب نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغبتها في التغيير المجتمعي والتحرر من التبعية السياسية والاقتصادية.

لكن التنمية كفكرة، هي أقدم من ذلك حيث ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني فقد كتب أرسطو أن «الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه لأنها مقيدة فحسب ومن أجل شيء آخر» كما كان هناك اجتهاد مماثل انعكس في كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمي (وليام بيتي، وغريغوري كنغ، وفرانسوا كيسني، وأنطوان لافوازييه، وجوزيف لاگرانغ)، وفي أعمال رواد الاقتصاد السياسي منهم (روبرت مالتوس، كارل ماركس، وجون سيتوارت ميل⁷)، وعلى رأسهم نجد آدم سميث (1722- 1790) (Adem Smith)*. حيث قام بإصدار كتاب عام 1776 بعنوان «بحوث حول طبيعة وأساليب ثروة الأمم» *Recherche Sur la nature et les causes des richesses des nation*، وفي هذه الفترة كان اهتمام الاقتصاديين منحصراً في معيشة الشعوب وكثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم وخاصة في كيفية مواجهة الكوارث التي تصيبهم الكوارث الطبيعية والأوبئة والحروب.⁸

بيد أن أصول الفكر التنموي وتناول العلاقة بين الإنسان والطبيعة تذهب إلى أبعد من آدم سميث نصل إلى العلامة ابن خلدون (732هـ - 1332م، 808هـ - 1406م)* حيث ذكر في مقدمته إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له⁹.

فمفهوم التنمية الإنسانية قديم جديد في آن واحد، ففي البداية كانت التنمية كلفظة مفردة تعبر عن عملية اقتصادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية، أي أنه وعلى الرغم من الادعاء بشمولية المفهوم من خلال تعدد أشكاله ومجالاته: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، قد تم استلابه مبكراً من طرف علم الاقتصاد من خلال النظريات الكلاسيكية للفكر الاقتصادي على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى العقود الأخيرة من القرن الماضي¹⁰، إلا أن بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد أدركوا جوهر التنمية في بعدها الإنساني مثل «ريكاردو» وكذلك الأمر في «الفكر الماركسي» لكارل ماركس عندما ذهب إلى أن قيمة أي سلعة تحدد بمقدار العمل الإنساني الذي يبذل في سبيل إنتاجها، وهكذا فالعمل الإنساني هو الذي يحدد القيمة ليصبح العنصران

الأساسيان هما العمل والطبيعة، بل وإن قسما كبيرا من الطبيعة تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من أجل الاستفادة منه.¹¹

فطيلة فترة الخمسينات، ساد النموذج الاقتصادي والمتمحور أساسا حول تكوين رأس المال وأن عمليات التنمية تحتاج بالأساس إلى تمويل خارجي، فإن من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجابا عاجلا أم آجلا على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل «الأثر التساقطي» effect Trickle Down، وعلى ضوء هذا النموذج تم إعمار أوروبا الغربية واليابان التي دمرتها الحرب من خلال مشروع مارشال.

أما في البلدان النامية، فقد أصاب الفشل الجهود التنموية حيثما طُبق هذا النموذج، ذلك أن التمويل الخارجي جاء في حالة أوروبا واليابان يُدعم قوى عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا، ومجتمعاً ذا مستوى تعليمي مرتفع، فجاءت الأموال لتوفر الشغل لقوى عاملة ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا، إلا أنه تم إغفال أن العنصر البشري هو هدف التنمية في هذا النموذج، وتم النظر إليه كوسيلة للتنمية بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة.

ومع بداية الستينات، اتجهت نماذج الاقتصاد إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، حيث ظهر في تلك الفترة مفهوم «تنمية الموارد البشرية» مع أصوله الاقتصادية. ولقد دلت الدراسات التطبيقية في هذا المجال كالتي قام بها كل من كندريك KENDRICK وشولتز Shultz وكازنتس Suznets على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي، بحيث أن «90 بالمائة» من ذلك النمو [في الدول الصناعية] كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة... الخ، فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد.¹²

أما عن فترة السبعينات، فقد عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين، الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية «تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كاف، ولقد لقيت الفكرتين دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، حيث أشار ماكنمارا Mac Namara (رئيس البنك الدولي في تلك الفترة) إلى أن إهمال جانب التوزيع تَوَقُّعا لأن يلعب «الأثر التساقطي»

الزيادة في الإنتاج والدخل قد حد من بلوغ التنمية المنشودة¹³.

غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينات عن مساره، وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان قد ساد في الخمسينات، وعلى ضوء هذا المنحى الجديد تم اقتراح سياسات التكيف الهيكلي مع ما استتبع ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتعظيم لدور القطاع الخاص¹⁴. ومع منتصف الثمانينات بدا واضحاً أن هناك تيارين رئيسيين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة إلى موقفهما بخصوص التنمية الإنسانية :

التيار الأول : حمل لواءه صندوق النقد الدولي، يركز في أهم محاوره على النمو الاقتصادي أساساً، إذ أنه في غياب هذا النمو لا يمكن توزيع سوى الفقر في اعتقاده، وبالتالي فإنه يرجي الاهتمامات البشرية كافة إلى مرحلة لاحقة.

التيار الثاني : حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ يحاول جاهداً من خلال جدول أعماله أن يضع البشر أولاً في صلب العملية التنموية ويعود السبب في ذلك إلى الإدراك المتزايد بأن الإنسان هو صانع التنمية وهو أيضاً هدفها¹⁵.

وانطلاقاً من محتوى هذين التيارين تم تسجيل مايلي:

- 1- إن الغلبة في الواقع الملموس مازالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساساً قروض التنمية المقدمة إلى الدول النامية.
- 2- إن الفكر المطبق في الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر، كعملية التكيف الهيكلي بوجه إنساني.
- 3- إن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مازال بحاجة إلى تدعيم ومساندة وخصوصاً لجهة إسماع صوت العالم الثالث بشكل عام¹⁶.

إلا أن هذا لم يمنع من تواصل اجتهادات منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات. والمؤسسات الدولية، التي تسعى إلى ترسيخ التنمية الإنسانية وترقيته، فحتى البنك الدولي الذي كان يساند فكرة النمو الاقتصادي الكمي منذ الثمانينات كهدف رئيسي للتنمية، أعلن في تقريره للدول الفقيرة أن: «أفضل نوعية للحياة هي

التي تتطلب دخولا عالية ولكنها تتضمن أكثر من ذلك، تعليما جيدا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقرا اقل وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية».¹⁷

ويمكن إجمالاً تلخيص مسيرة مضمون التنمية الإنسانية عبر العقود الأربعة التي تسبق عقد التسعينيات بالقول: «أنها ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينات أُعْتُبرت العنصر المتبقي للتنمية، وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، في حين أضحت في الثمانينات الجانب المهمل».¹⁸

ومع مطلع التسعينيات حصلت قفزة نوعية في الفكر التنموي، من حيث معالجته لتنمية الإنسانية مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990. فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية، فإن مفهوم التنمية الإنسانية قد ركز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في ذات الوقت.

وبالإضافة إلى عملية إعادة التوازن هذه التي تمت صياغتها بشكل مرن وخلاق، فقد تطور مفهوم التنمية الإنسانية أكثر، من خلال تقارير التنمية البشرية التي توالى صدورها سنويا بعد عام 1990 إلى يومنا هذا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعالج في مضامينها قضايا إنسانية محددة، لي طرح بذلك في كل تقرير بدائل وآليات لتفعيل التنمية الإنسانية ودفعها للأمام، لاسيما بالبلدان النامية وعلى الخصوص دول إفريقيا جنوب الصحراء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ترك الباب مفتوحا للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال مفهوم الانتفاع بهذه القدرات، بحيث يتم الارتقاء من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدما، مما يفضي على العملية التنموية صبغتها الدينامية، وهكذا يبدو واضحا أن مفهوم التنمية الإنسانية المقترح من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مفهوم شمولي حركي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، ويوسع

الخيارات اللامحدودة أمام الإنسان.

وبفضل مجموع هذه الاجتهادات، تم إعادة الاعتبار إلى البعد الاجتماعي للتنمية وإلى مكوناته الأساسية كالمساواة في الإنفاق والتوزيع العادل للخيارات، كما أعيد الاعتبار إلى البعد السياسي وما يتضمنه من ديمقراطية المجتمع وضمان حقوق الإنسان، وإيضاح البعد البيئي حرصاً على الإنصاف بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الجيل القادم، أدت إلى تعميق مفهوم التنمية الإنسانية إلى تنمية إنسانية مستدامة، والتي عرفت على أساس أنها:

هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقت المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية، فهدف التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحيحة وخلقة، فهي منظور يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وآرائها الاجتماعية والبيئية، ولا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل، توزع عائدته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم فهي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة وتوفير فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة في ما بينهم».¹⁹

والبحث في قضية الاستدامة تدفعنا إلى تحري أهم المقاييس أو المعايير التي أخذت بها التقارير الدولية في رصدها لتحولات وتطورات مضامين التنمية الإنسانية، وهو ما يعد المدخل الأولي والأهم في تقصي سلامة هذه الاجتهادات التنموية وتطورها.

II- قياس التنمية الإنسانية: تفكيك الدليل والمؤشر

لقد بذلت جهود متعددة لقياس التنمية بصورة عامة منذ الستينات، قصد التعرف على ما حققته من آثار في حياة البشر والمجتمع، وقد لجأت إلى اصطناع مجموعة مؤشرات للاستدلال على ذلك، كان بعض هذه المؤشرات ذا طابع كمي إحصائي، بينما استخدم البعض الآخر مؤشرات كيفية وصفية.

وتواصلت حركة تطور المؤشرات إلى أن تم التوصل إلى استخدام مؤشرات فردية أو جماعية ذات العلاقة بتقدير الحالة الاجتماعية لأوضاع التنمية من جهة، أو بأوضاع

التنمية في قطاع معين من جهة أخرى، حيث كان أقدم هذه المؤشرات «تطور النمو في الناتج القومي الإجمالي» و«نصيب الفرد السنوي منه»، ومنها أيضا «نصيب الفرد السنوي من الاستهلاك عامة أو من سلع وخدمات معينة».²⁰

ومع بداية الستينات ظهرت دراسات وتقارير للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في الاهتمام بمؤشرات التنمية الاجتماعية في التعليم والصحة والعمل، حيث قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في «جنيف» بدراسات في هذا المجال لإيجاد مقياس مركب لمستوى المعيشة، كما يركز البنك الدولي في اهتمامه على مؤشرات التنمية الاجتماعية منذ الثمانينات من خلال تقريره الذي يعرض فيه المؤشرات الاجتماعية للتنمية في الدول الأعضاء.²¹

بيدا أن معظم تلك الجهود السابقة قد شابها جزئية المؤشرات، والخلط بين المدخلات والمخرجات، أو دلالاتها على الحجم دون النوع، أو افتقادها إلى جوانب التوزيع، أو اقتصرها على الجوانب النقدية التي تخفي القدرة الشرائية، أو على معدلات المنتفعين أو المشاركين، ثم إنها لم تتعرض للتنمية الإنسانية في صورتها الموحدة الكلية في تفاعل عناصرها المركبة، فضلا عن تجاهلها لمجالات الحرية السياسية وحقوق الإنسان باعتبارها مناخا عاما لإشباع حاجيات الإنسان وتنمية قدراته، ولم تركز على بُعد الاستمرارية في النمو الاقتصادي المؤدي إلى الاطراد في تنمية الإنسان كينونة وصيرورة.²²

ضف إلى ذلك، ومن خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، يتضح أن هذا المفهوم مشعب ومركب وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية الإنسانية، والذي يركز على جوانبها الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة بين الدول بمختلف مستوياتها التنموية.

ولعل الإسهام الحقيقي في تطوير مؤشرات قياس التنمية الإنسانية يعود إلى المفكر «محبوب الحق» وطاقمه البحثي خاصة المفكر «أمارتيا سن Amartya Sen» في إطار

أعمال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وما يصدره من تقارير سنوية حول التنمية البشرية حيث جاء في التقرير الأول عام 1990 مؤشر دليل التنمية البشرية Human Development Index وما يتفرع عنه من مؤشرات فرعية والتي اعتبرت إحصائية كمية بحتة.²³

وللتغلب على القصور في هذا المؤشر، قام طاقم «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» بإضافة مجموعة من المؤشرات المكملة، تجاوز عددها 180 مؤشرا في مختلف تقارير التنمية الإنسانية، ومنها بعض المؤشرات الموزعة على النحويات الخمسة على النحو الآتي:

- 1- مقياس التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات .
- 2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات .
- 3- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات .
- 4- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا .
- 5- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل ويرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات، بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.
- 6- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمس مؤشرات.
- 7- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشر مؤشرات.
- 8- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات .
- 9- الأداء الاقتصادي ويضم عشرة مؤشرات
- 10- بنية الاقتصاد الكلي ويضم إحدى عشر مؤشرا .
- 11- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات .
- 12- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات .
- 13- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.
- 14- الاتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات .
- 15- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات للتدهور البيئي.
- 16- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات .

- 17- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- 18- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات
- 19- الملامح الأساسية للحياه السياسية ويضم سبعة مؤشرات.
- 20- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات
- 21- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات .
- 22- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم إثني عشر مؤشرا .
- 23- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- 24- الفجوات بين الجنسين في عبئ العمل وتوزيع الوقت ويضم ستة مؤشرات .
- 25- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.
- 26- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.²⁴

إلا أن عملية تصنيف مؤشرات قياس التنمية الإنسانية لا يمكنها أن تقف عند مستوى واحد من التحليل، لذلك فإن تفسير المؤشرات وتنزيل معطياتها وبياناتها يكون وفق مستويين هما:

- 1- المستوى الجمعي.
- 2- المستوى التفصيلي.

1. المستوى الجمعي:

يتمثل أساسا في دليل التنمية الإنسانية وهو بمثابة الدليل التركيبي (Composide)) للتنمية الإنسانية يتضمن ثلاثة مكونات أو عناصر:

- طول العمر ويمثله العمر المتوقع عند الميلاد.
- المعرفة والتعليم ويمثلها معدل القراءة والكتابة عند البالغين.
- العنصر الثالث فهو مستوى المعيشة ويمثله متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.²⁵

ما يلاحظ عن هذه العناصر الثلاثة المكونة لدليل التنمية الإنسانية، أن أولها وهو المؤشر الخاص بتوقع الحياة عند الميلاد، بقى كما هو منذ أول تقرير إلى آخر تقرير

لم يتغير، مع العلم أن هذا العنصر يعكس المستوى الصحي في المجتمع، والعنصر الثاني الخاص بالمعرفة والتعليم ومؤشره معدل القراءة والكتابة للبالغين، ظهر في التقرير الدولي الأول للتنمية البشرية عالم 1990، ثم أضيف إليه متوسط الدراسة ولم يتغير هذا العنصر بمؤشره منذ عام 1991، والعنصر الثالث وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار مقوما بمكافأته للقوة الشرائية، ويتناقص تأثير الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي عند بلوغ مستوى معين.

ولكل عنصر من العناصر الثلاثة حدا أدنى وحدا أقصى، يستخلص الحد الأدنى والأقصى من بيانات الدول المختلفة التي تتضمنها تقارير التنمية الإنسانية الدولية، ففي تقرير 1994 رأى تثبيت الحدود الدنيا والقصوى، وأصبح الحد الأدنى والأقصى (صفر، 100) لمعدل القراءة والكتابة و (صفر، 15 سنة) لمتوسط سنوات الدراسة (25، 85 سنة) لتوقع الحياة عند الميلاد، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد اعتبر الحد الأدنى له 200 دولار والأقصى 40 ألف دولار.²⁶

هذه باختصار أهم دلالات مؤشر التنمية البشرية، علما بأنه يحسب كل مكون من المكونات الثلاثة للدليل كنسبة، مقامها عبارة عن المدى المعياري للعنصر (وهو الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى)، أما البسط فهو الفرق بين القيمة الفعلية للدولة موضع الحساب، وبين الحد الأدنى للعنصر ثم يحسب دليل التنمية الإنسانية كمتوسط بسيط للنسب الثلاثة.*

بيد أنه، وبعدما ظهر «دليل التنمية البشرية (IDH)» في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية تعرض لعدد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات تسعة دول صناعية في تحديده لمتوسط الفقر على مستوى العالم، وإعطائه الوزن للجزء من الدخل الأقل ومن حد الفقر، ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخل فوق حد الفقر، بالإضافة إلى عدم تمييزه بصورة دقيقة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمار التنمية، كما أنه انتقد لأنه لا يعكس الجوانب التوزيعية بصورة كافية رغم استخدامه لمعامل «جيني» كوسيلة للتعديل، يضاف إلى ذلك أنه يواجه مشاكل عند قياسه للتنمية الإنسانية عبر الزمن.²⁷

ولقد أدخلت تعديلات عديدة على دليل التنمية البشرية منذ ظهور وحتى الآن لتلافي الانتقادات التي وجهت إليه، وانتهى الأمر حتى الآن على وجود أربعة معايير لقياس التنمية الإنسانية - ولكل منها طريقة في الحساب - تتمثل في:

- دليل التنمية الإنسانية
- دليل التنمية الإنسانية المعدل للجنس
- دليل المشاركة المعدل للجنس
- دليل الفقر التنموي.²⁸

وفي هذه الدلائل الأخيرة، دلالة على أنه بالرغم من تبلور مفهوم شامل للتنمية الإنسانية، ووضع مقياس تركيبى لها (IDH)، فقد بقيت الحاجة لاستخدام عدد كبير من المؤشرات التفصيلية.

2. المستوى التفصيلي

يشمل هذا المستوى العديد من المؤشرات في مجالات مختلفة يصل عددها أحيانا إلى 26 مجالا، كل منها يتم قياسه بعدد من المؤشرات وهو جد مطلوب وضروري للتعرف على الجوانب المختلفة للتنمية الإنسانية، وتؤكد كل التقارير الخاصة بالتنمية البشرية إن الدليل ليس بديلا لمؤشرات المستوى الجمعي، ذلك أن العملية تعتبر عملية شاملة تتضمن مجالات متعددة يصعب تغطيتها تحليليا في تقرير واحد، فقد ركز كل تقرير على موضوع أو عدة موضوعات محددة.

لقد أوضح تقرير 1990 أن مستوى الدخل ليس فقط هو المهم من منظور التنمية الإنسانية حتى مع تواضع مستوى الدخل، واستمر تقرير 1991 على نفس المنوال وأدخلت تعديلات بسيطة على الدليل بالإضافة إلى مؤشر لقياس الحرية الإنسانية، وقد ركز التقرير على تمويل التنمية الإنسانية، وانتهى في بعض تحليلاته إلى أنه يمكن تحقيق انجازات أكبر في التنمية الإنسانية ليس بالضرورة بزيادة الإنفاق وإنما في حسن استخدامه، وركز تقرير 1992 على عدد من الأبعاد الدولية منها التجارة العالمية والأسواق المالية وكيف تعمل في صالح الدول الأقوى، كما ناقشت باختصار فكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة التي اخذ تعريفها من رجال البيئة، وقد خصصت

تقرير 1994 أحد فصوله لهذه الفكرة تحت عنوان نحو «تنمية بشرية متواصلة أو مستدامة»، وقد تناول تقرير 1993 موضوع المشاركة من جوانب متعددة أما تقرير 1994 فقد اهتم بقضايا الأمن البشري بأبعاده السبعة: الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الشخصي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن المجتمعي والأمن السياسي.²⁹

وتواصلت عملية التطوير في دليل التنمية الإنسانية حيث اقترح تقرير 1995 مؤشرين إضافيين يتناول أولهما «التمايز في الانجازات المتحققة بين الجنسين» وقيس الثاني «إمكانية المشاركة الفعالة للرجل والمرأة في مجالي الاقتصاد والسياسة» ويخلص التقرير إلى اقتراح إستراتيجية محددة من خمس نقاط لتعزيز المساواة بين الجنسين في الإمكانيات المتاحة .

وتستمر عملية تحسين المؤشرات وجعلها إنسانية أكثر باستمرار وتطور تقارير التنمية البشرية، حيث جاء في تقرير 1996 دراسة العلاقات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومحاربة الفقر الإنساني، عام 1997 والاستهلاك، عام 1998 والتنمية البشرية، عام 2001 وتعميق الديمقراطية في عالم مجزأ عام 2002، أهداف التنمية الألفية لسنة 2003، الحرية الثقافية في عالم منوع في تقرير 2004، والتعاون الدولي على مفترق الطرق عام 2005، ومشكلة المياه عام 2006، والتغيرات المناخية في تقرير التنمية البشرية لعام 2007، وقد استمرت هذه الإستراتيجية في إصدار التقارير بنفس الوتيرة من خلال التركيز على بعد تفصيلي في المتابعة، الرصد، الإحصاء والتحليل.

لقد كان لهذه التقارير تأثيرات مهمة على فكرة التنمية وتطبيقاتها وفق:

- أولاً : لقيت اهتماماً على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم .
- ثانياً : شجعت على تجزئة مؤشرات التنمية الإنسانية على أساس «الجنس والمناطق والأعراف»، وقد أوضحت هذه السياسات أوجه التباين داخل البلد الواحد وأعانت الحكومات على توجيه الموارد الضرورية لصيانة السياسات الضرورية.³⁰

تعددت مقترحات إعادة قائمة مؤشرات التنمية وتنوعت المؤشرات التفصيلية

التي تدخل في هذه القائمة أو تلك، كما تنوعت التقسيمات التي تضم هذه المؤشرات فهناك من يرى بان التنمية الإنسانية لا تتحقق إلا عن طريق إشباع حاجات الإنسان الحياتية ، وحين التحدث عن مؤشرات التنمية الإنسانية إنما هو تحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الإنسانية، وعلى ضوء هذا التصور يمكن تصنيف مؤشرات التنمية الإنسانية وحاجاتها إلى ست مجموعات رئيسية وهي:

- 1- المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الإنسان وعلى مدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية .
- 2- المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الأداء لمؤسساته، وحركه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعية من أجل البقاء والنماء والتطور.
- 3- المؤشرات الدالة على توافر القوة العامة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية، وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.
- 4- المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه.
- 5- مؤشرات الثروة والموارد التي تمثل مدخلا في إشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع والمادة الأولية في توظيفها لإنتاج السلع والخدمات.
- 6- مؤشرات التوازن الايكولوجية ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.³¹

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول بان تقارير التنمية البشرية إلى جانب دليل التنمية الإنسانية، تحتوي على قائمة طويلة لمؤشرات تفصيلية توفر لها بيانات عن بعض البلدان، والتي تنوعت بتنوع مجالات الحياة خاصة تلك المتعلقة بحرية الإنسان، وما يحمله من أبعاد تجاوزت الأبعاد الأساسية الواردة في أول تقرير للتنمية البشرية في إطار دليل التنمية الإنسانية والتي يمكن إيجازها باختصار في النقاط التالية:

أولا : حرية الإنسان :

يُنظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية الإنسانية³²،

مع تركيز هذه الأخيرة على القضاء على انعدام الحريات الذي تقيد خيارات الناس وتحد ممارستهم لأعمالهم وإزالة التعسف، عملية ضرورية جدا للتنمية الإنسانية وفي هذا الإطار هناك خمس تصنيفات لمضامين الحرية وردت في التقارير هي:

- الحريات السياسية: تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووقف أي مبادئ، وتشمل أيضا القدرة على مراقبة السلطات ونقدها، والتمتع بحرية التعبير السياسي ووجود صحافة حرة.
- الفرص الاجتماعية: التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعلم والرعاية الصحية .
- ضمانات الشفافية: تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وتسند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه.
- الأمن الحمائي : يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع.³³

ثانيا : اكتساب المعرفة:

اكتساب المعرفة هو قيمة في حد ذاته، وهو أيضا وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان وتحقيق مضمون التنمية الإنسانية، فقد أصبح الآن مقبولا بصورة عامة أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المعلومات.

ثالثا : بناء المؤسسات :

إن معالجة «حماية حقوق الإنسان» و«حريات الإنسان» يتوقع أن يكون بشكل كبير مرتبط بالإطار المؤسسي وينطبق الأمر نفسه على النشاط في اكتساب المعرفة، ولأن قضايا حرية الإنسان واكتساب المعرفة ذات أهمية كبرى للتنمية الإنسانية وبالتالي فإن إدراك أهمية البنية المؤسسية واختيار الإطار المؤسسي المناسب مسألتان حاسمتان لتحقيق التنمية الإنسانية.³⁴

الخاتمة

مما تقدم في هذا التفصيل، نستخلص أن التنمية الإنسانية المستدامة مفهوم شامل للمنظور التنموي، فهو منهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق كالمنهج

الاقتصادي الرامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والمنهج الاجتماعي الهادف لتحقيق التنمية الاجتماعية، ومنهج الاستثمار البشري من أجل تنمية الموارد البشرية أو تنمية رأس المال البشري بوجه خاص، فإن المنهج الجديد المتضمن في مفهوم التنمية الإنسانية المستديمة يحرر الفكر التنموي من أسرار الاقتصادية وما يرتبط بها، ومن قيود كثيرة مثل اعتبار التنظيم المجتمعي من المعطيات أو الثوابت، يجعل التنمية الإنسانية تتميز عن غيرها بمجموعة من المستويات والمؤشرات المتفاعلة والمتراطة فيما بينها وبمجموعة من السمات تؤكد في مجموعها على أن التنمية من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان.

الهوامش

1. UNDP , Human development Repport 1990: New York : oxford University press,1990,P09
2. Idem
3. قوي بوحنيه « نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية » ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة: 10-9 مارس 2004
4. إسماعيل صبري عبد الله ، التنمية البشرية : المفهوم ، القياس ، الدلالة ، بيروت : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994، ص ص 12-13.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 « الأبعاد الجديدة للأمن البشري»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 4
6. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع)، ط 1 ، القاهرة: سينا للنشر، 1992، ص 43.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 1994، المرجع السابق الذكر، ص 14.
8. للمزيد عن حياته أنظر: عمر حسن ، الموسوعة الاقتصادية ، ط 4 ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1992 ص 457.
9. ملكية قريمش «دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001 ، ص 33 .
5. لمعرفة المزيد عن حياته أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون «ديوان

- المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر»، بيروت: دار الفكر، 2002، ص 5
9. رابح كعباش ، سوسيولوجيا التنمية، الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 ، ص 34 .
10. محمد ناصر عارف «مفهوم التنمية ...إعادة الاعتبار للإنسان» ،
[http://www.Islam Online.net /Arabic / mafageem / 2004 / 02 / articl 01. shtml] .
(25 . 12 2006)
11. مصطفى كمال السيد « مفهوم التنمية البشرية » مجلة رؤى جديدة ، القاهرة ، العدد 04 ، ديسمبر 1998 ص 23
12. جورج القصيفي، «التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون »، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، ص 83
13. جورج القصيفي، «التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون »، مرجع سابق الذكر ، ص 83
14. نفس المرجع ، ص 84 .
15. جورج القصيفي ، نفس الصفحة
16. محمد شريف بشير، التنمية: «من الكم إلى الإنسان» :
[http://www.Islam Online.net/iol-arabic / dowalia / 1600-4- / morjaat.asp].
(12.12.2005)
17. محمد بشير شريف ، المرجع السابق الذكر ، ص 17.
18. (جورج القصيفي ، المرجع السابق الذكر، ص 87 (نقلا عن UNDP ,Development study Programme and north south table, “Amman statement on human Development : goals and strategies for year 2000”, Aman , 35- September 1988, pp 78- .
19. القطاع الأهلي ، التقرير الأصلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيراً لقمة الأرض الثانية في «جوها تسبورغ» في ورشة عمل القطاع الأهلي ، بيروت منظمة اليونيسيف، 2002 ، ص 15.
20. حامد عمار ، مقالات التنمية البشرية العربية: الأحوال والبنية الثقافية، ط1 ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998، ص 54
21. نفس المرجع ، ص 55
22. نفس المرجع ، ص 56

23. Hermet GUY , Culture et developement , France: Presses de sciences Politique , 2000,P 72

24. أحمد تميزار، محمد بوشنافة ، «التنمية البشرية في الجزائر»، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، المرجع السابق الذكر، ص 145

25. Anonyme, Developpement Humain: Indice de (D.H) [http://Fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9veloppement_humain] , 22,01,2007

26. عبد الفتاح ناصف، «دائرة حوارية التنمية البشرية: وقائع الحوار»، المحلية المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، المجلة 10، العدد، 2002، ص 150

27. للمزيد انظر : محمد عدنان وديع عادل عبد الله وآخرون ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 1997 - ص 99-97

28. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، ط1 ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003 ، ص 53

29. نفس المرجع ، ص 54-83.

30. عبد الفتاح ناصف ، المرجع السابق الذكر ، ص 151

31. عبد المجيد بوحنية قوي، «إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالي في المتغيرات الدولية»، المرجع السابق الذكر، ص 72

32. عثمان محمد عثمان، «قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية » ، المرجع السابق الذكر، ص 131 - 132

33. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: «نحو الحرية في الوطن العربي»، عمان: الدار الوطنية، 2004، ص 1.

34. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: «خلق فرص للأجيال القادمة»، عمان: الدار الوطنية، 2002 ، ص 17 .

35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: «خلق فرص للأجيال القادمة، المرجع السابق الذكر، ص 17